Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (6), Issue (22) : 30 Sep 2022
P: 93 - 113
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (6)، العدد (22) : 30 سبتمبر 2022م
ص: 93 - 113

Enhancing domestic revenues to reduce the budget deficit in Saudi Arabia: an empirical study (1992-2020)

Abla Abdulhameed Bokhari
Abrar Adel Halwani
Nadia Ahmed Bajaber
Faculty of Economic & Administration || King Abdulaziz University || KSA

Abstract: The growing public budget deficit considers as one of the most important challenges facing the Kingdom of Saudi Arabia, as a result of the increase in public spending on the one hand, and the dependence of public revenues on oil on the other. This made diversification of non-oil revenues an urgent requirement to achieve financial balance and economic stability. Hence, this study aims to estimate the impact of domestic revenues on the public budget deficit in the Kingdom of Saudi Arabia during the period from 1992 to 2020. The study follows the descriptive and analytical econometrics approach, to describe the different dimensions of the concerned subject through literature review, then estimating the impact of local revenues on the budget deficit in the Kingdom during the period 1992-2020, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The results confirmed the existence of cointegration and a long-term equilibrium relationship, in accordance with the assumptions of the study. In particular, an increase in oil and non-oil revenues lead to an increase in the budget surplus (a decline in the budget deficit) by 0.73 and 0.67 unit, respectively. While an increase in total public expenditures by one-unit associates with a reduction in the budget surplus (an increase in the budget deficit) by approximately 0.77 unit. Thus, the study concluded that it is important to utilize oil revenues in high return social infrastructure, while continuing efforts to develop non-oil revenues through non-tax sources, and reconsidering the nature of taxes imposed, such as the adoption of progressive taxes and welfare taxes. It also requires reconsidering some aspects of financial compensation for expatriates and service fees to support the private sector, which is entrusted with bearing the responsibility of contributing to diversification efforts and promoting economic growth.

Keywords: Public Budget, Budget Deficit, Public Revenue, Fiscal Policy, Government Spending.

تعزيز الإيرادات المحلية للحد من عجز الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية خلال الفترة (1992-2020م)

عبلة عبد الحميد بخاري
أبرار عادل حلواني
ناديه أحمد باجابر
كلية الاقتصاد والإدارة || جامعة الملك عبد العزيز || المملكة العربية السعودية

المستخلص: يشكل تزايد عجز الموازنة العامة أحد أهم التحديات التي تواجهها المملكة العربية السعودية نتيجة لزيادة حجم الإنفاق العام من جهة، واعتماد الإيرادات العامة على النفط من الجهة الأخرى، الأمر الذي جعل تنويع الإيرادات غير النفطية مطلبًا ملحًا لتحقيق التوازن

المالي والاستقرار الاقتصادي. ومن هنا تهدف هذه الدارسة إلى تقدير تأثير الإيرادات المحلية على عجز الموازنة العامة في المملكة خلال الفترة 1992-2020م. وذلك من خلال توظيف المنهج الوصفي والتحليلي القياسي لوصف وتفسير الأبعاد المختلفة لموضوع الدراسة من واقع الاستعراض الأدبي، ثم تقدير تأثير الإيرادات المحلية على عجز الموازنة في المملكة بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). أكدت النتائج على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازن طويلة الأجل بما يوافق فروض الدراسة، وإن ارتفاع الإيرادات النفطية وغير النفطية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة فائض الموازنة (أو نقص في العجز) بحوالي 0.73 و0.67 وحدة، على التوالي. بينما ارتفاع حجم النفقات العامة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض فائض الموازنة (أو ارتفاع في عجز الموازنة) بحوالي 0.77 وحدة. وبذلك، خلصت الدراسة إلى أهمية توظيف الإيرادات النفطية في البنى الأساسية والاجتماعية ذات العوائد المرتفعة، مع مواصلة الجهود لتنمية الإيرادات غير النفطية من خلال المصادر غير الضريبية، وإعادة النظر في طبيعة الضرائب المفروضة، كاعتماد الضرائب التصاعدية وضرائب الرفاهية. كما يتطلب الأمر إعادة النظر في بعض الجوانب الخاصة بالمقابل المادي على الوافدين ورسوم الخدمات في سبيل دعم القطاع الخاص، والذي يناط به حمل مسؤولية المساهمة في جهود التنويع وتعزيز النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، عجز الموازنة، الإيرادات العامة، السياسة المالية، الانفاق الحكومي.

1- المقدمة.

تعد قضية العجز المالي Fiscal Deficit لموازنة الدول منذ القدم مشكلة تعاني منها اقتصاديات العالم المتقدمة منها والنامية، بل وأن معدلات العجز قد ترتفع في الدول الصناعية المتقدمة بوضوح[1]. والعجز المالي أو عجز الموازنة هو عبارة عن أرصدة سلبية تنشأ عندما تنفق الحكومة أموالاً أكثر مما تجنيها خلال السنة المالية، ويمثل خلل شائع بين الحكومات المعاصرة في جميع أنحاء العالم (Ross, 2021). هذا وإن كان عجز الموازنة يشكل تحديًا أكبر للدول النامية، خاصة مع تواضع ميزانياتها في ظل عدم تنوع مصادر الإيرادات وانخفاض مستوى الدخل الفردي، إضافة إلى عدم فعالية أنظمتها الضريبية ووجود الاقتصاد غير الرسمي يصعب معه التحصيل الضريبي (IMF, 1996). ومع تداعيات الأزمة الاقتصادية الناجمة عن تداعيات جائحة كوفيد-19، أدى طرح الحكومات لحزم التحفيز الضخمة، وتراجع الإيرادات الحكومية، إلى إجهاد المالية العامة وإرهاقها في جميع أنحاء العالم، وخاصة الاقتصاديات النامية والناشئة، فكان من المتوقع أن يصل العجز الحكومي إلى رقم مزدوج كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. هذا وقد ارتفع إجمالي الدين العام في جميع أنحاء العالم إلى ما يقدر بنحو 9.9 تريليون دولار[2]، لتمثل هذه الزيادة أكبر زيادة في الدين العام منذ الحرب العالمية الثانية (United Nations, 2021).

وفي الاقتصاد السعودي -الذي يعد اليوم أحد أكبر الاقتصاديات المؤثرة في الاقتصاد العالمي- تواجه الموازنة العامة صعوبات وتحديات تقلبات أسعار النفط والذي ينعكس على إيرادات الدولة وبالتالي قدرتها على تمويل نفقاتها المتزايدة. شهدت الأوضاع الاقتصادية في المملكة العربية السعودية حالات من التذبذب في إيراداتها النفطية والتي تستحوذ على النصيب الأكبر من الإيرادات الكلية، والتي سعت الدولة على مدار خططتها التنموية على تقليص الاعتماد عليها وتعزيز دور القطاعات غير النفطية. وعلى الرغم من قوة مصدر الإيرادات النفطية للمملكة العربية السعودية، إلا أنها غير قادرة على الحد من عجز موازنتها بالاعتماد الموحد عليه، في ظل تأثيره المتأرجح على عجز الموازنة وفقًا لتذبذب أسعار النفط. لذلك، فقد اعتمدت المملكة العربية السعودية في استراتيجياتها التطويرية على العديد من خطط التنمية

(1) بلغت نسبة عجز ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال 14.85% من ناتجها المحلي الإجمالي، وفي المملكة المتحدة بلغت هذه النسبة 12.53%، و10.95% في أسبانيا، و9.10% في فرنسا. في مقابل ذلك تحقق دول كالأمارات العربية المتحدة، قطر، تونغا، وأندورا، فوائض في ميزانياتها نسبته من الناتج المحلي 0.59%، 1.32%، 5.33%، و2.42% على التوالي.

(2) وهو رقم كبير للدين العام، خاصة إذا ما قورن بذلك الذي تحقق في 2009 نتاجًا للأزمة المالية العالمية، حيث بلغ الدين العام العالمي حينها 4.2 تريليون دولار.

والتحول الوطني، التي من شأنها تعزيز الاقتصاد وتقويم أركانه بالشكل الذي يعزز مكانتها الاقتصادية بين دول العالم. وفي ضوء الظروف الراهنة والتحديات الاقتصادية، ألقت المملكة الضوء وبقوة -من خلال رؤيتها الطموحة 2030- على دعم القطاعات الاقتصادية لرفع معدل مساهمتها في الناتج القومي، وسلطت الضوء على أهمية تنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على الإيرادات النفطية، للاستفادة من مكامن القوة الاقتصادية للدولة، وترشيد الإنفاق العام لدعم الموازنة والحد من العجز، وزيادة ناتجها المحلي، في سبيل خلق اقتصاد متوازن وتحقيق تنمية مستدامة وزيادة النمو الاقتصادي.

كان عام 2013 هو آخر عام تحقق فيه المملكة فائضًا في ميزانيتها، حيث تمتعت الدولة إلى حينها بتحقيق فوائض خارجية وتوسع اقتصادي سريع نتاج الأسعار المرتفعة للنفط على مدى أربع سنوات متتالية، ولكن مع انخفاض الأسعار في منتصف 2014 تحولت الفوائض إلى عجز وتباطأ النمو (Almarzoqi & El Mahmah, 2021). وبوضع المملكة لرؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني، انعكست جهودها في تعزيز التنويع الاقتصادي وزيادة الإيرادات غير النفطية على عجز الموازنة العامة، والتي أخذ في التراجع منذ عام 2016. غير أن تداعيات جائحة كوفيد-19 قد وجهته للارتفاع مرة أخرى في 2020، تزامناً من تراجع أسعار النفط إلى مستويات متدنية (16 دولار للبرميل) (عبد الله، 2021)، فضلاً عن تحديات أخرى رافقت زيادة النفقات التشغيلية والاستثمارية للدولة وارتفاع حجم الإنفاق العسكري وغيرها. ومع فشل الطلب العالمي على الطاقة في التعافي من صدمة الإغلاق، وانخفاض إنتاج النفط وبالتالي انخفاض إيراداته، رفعت المملكة معدل ضريبة القيمة المضافة Value Added Tax (VAT) لتعزيز تمويل النفقات المالية المتزايدة (United Nations, 2021).

ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مكامن قوة الإيرادات المحلية السعودية والأهمية المكتسبة من تعزيزها، وكيفية تأثيرها على تقليص الاعتماد الموحد على الإيرادات النفطية في سبيل الحد من عجز الموازنة، وزيادة الناتج المحلي لخلق اقتصاد متوازن وتحقيق تنمية مستدامة وزيادة في النمو الاقتصادي. وفي سبيل ذلك، تتبع الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي القياسي، حيث يتم وصف وتفسير الأبعاد المختلفة والمفاهيم المرتبطة بالموضوع محل البحث من واقع الاستعراض الأدبي، ثم الانتقال إلى الجانب التطبيقي والخاص بتقدير تأثير الإيرادات المحلية على عجز الموازنة في المملكة خلال الفترة 1992-2020م، من خلال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)، وباستخدام البرنامج الإحصائي E-views. وعليه تنقسم الدراسة إلى خمسة أقسام رئيسية، حيث يخصص القسم الأول لهذه المقدمة التمهيدية والتي تتبع بمشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها. ويخصص القسم الثاني للجانب النظري لموضوع عجز الموازنة وجانبيه الرئيسيين الإيرادات والنفقات الحكومية، وذلك من واقع الأدبيات واستعراض الدراسات السابقة. يخصص القسم الثالث للمنهجية المعتمدة في الدراسة وخطوات تقدير العلاقة المنشودة ابتداء من توصيف النموذج وتحديد المتغيرات ووصولا إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع. وبتقدير العلاقات باستخدام البرنامج الإحصائي، يعرض القسم الرابع نتائج التحليل القياسي والاختبارات اللازمة للتأكد من جودة النموذج المقدر. وأخيرًا، تعرض الدراسة أهم النتائج واستنتاجات الباحثات والتوصيات.

1-1 مشكلة الدراسة:

يستمد الاقتصاد قوته واستدامته من موازنته العامة، لذا أصبح تحليل مدى سلامة قرارات السياسات المالية في الدولة ومعالجتها لعجز الموازنة العامة موضوعًا يشغل الدول وصناع القرار فيها (بانافع وعلي، 2016). ولما كان عجز الموازنة هو الرصيد السالب للموازنة العامة للدولة والناتج عن كون النفقات تفوق الإيرادات، فإن تغطية النفقات والحد من الرصيد السالب للموازنة هو أمر في غاية الأهمية، يعتمد تحقيقه على رفع كفاءة هيكل الإيرادات بتنويعها وتعزيز

مصادرها. وفي ظل التحديات الجديدة التي تواجهها المملكة العربية السعودية نتيجة تزايد عجز ميزانياتها والمترتب على زيادة حجم الإنفاق العام من جهة، واعتماد الإيرادات العامة على النفط وخضوعها لتقلبات أسعاره من الجهة الأخرى، فإن تنويع الإيرادات غير النفطية قد أصبح مطلب حيوي وملح للحد من العجز وتحقيق التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي. الأمر الذي يستدعي دراسة الواقع الحالي وتأثير كل من الإيرادات والنفقات الحكومية على عجز الموازنة العامة للدولة، مما يساعد في تقييم القدرة المالية للدولة وملائتها المالية.

2-1 أهداف الدراسة:

إدراكًا لأهمية البحث في تأثير الإيرادات الحكومية على وضع الموازنة العامة، تسعى الباحثات من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى قوة الإيرادات المحلية السعودية وأهمية تعزيز دورها في تقليص الاعتماد على الإيرادات النفطية المتقلبة والحد من عجز الموازنة. وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن زيادة الإيرادات المحلية (غير النفطية) من شأنها أن تعزز من وضع الموازنة العامة وتقليص العجز المالي. وبذلك، يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في تقدير تأثير الإيرادات المحلية على عجز الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1992 إلى 2020م. ولتحقيق هذا الهدف، هناك عدد من الأهداف الفرعية التي تتطلع الدراسة لتحقيقها، وهي:

1. التعريف بأهم المفاهيم المرتبطة بمالية الدولة والموازنة العامة.
2. استعراض الجوانب النظرية لعجز الموازنة العامة ودور تنمية الإيرادات وترشيد الإنفاق العام في تعزيز وضع الموازنة.
3. تحديد أثر الإنفاق العام على عجز الموازنة العامة للدولة في المملكة العربية السعودية.
4. تحديد أثر الإيرادات النفطية على عجز الموازنة العامة للدولة في المملكة العربية السعودية.
5. تحديد أثر الإيرادات غير النفطية عجز الموازنة العامة للدولة في المملكة العربية السعودية.

3-1 أهمية الدراسة:

في ظل أهمية تحقيق التوازن المالي واستقرار موازنة المملكة العربية السعودية رغم اعتمادها على إيراداتها النفطية التي اكسبتها ميزة نسبية واكسبت اقتصادها قوه عالمية، غير أن خضوع اقتصادها لتقلبات النفط كان له دور كبير في تقلب إيرادات الدولة ومعانتها من عجز الموازنة في سبيل الالتزام بالإنفاق المخطط له. وعليه تكتسب هذه الدارسة أهميتها من أهمية هذا الموضوع، والبحث في تأثير تنويع الإيرادات العامة غير النفطية على عجز موازنة الدولة، تناغمًا مع توجهات الدولة وإصلاحاتها المالية والاقتصادية. ومع افتقار الأدبيات العربية للدراسات التي تتناول موضوع عجز الموازنة العامة ودور الإيرادات المحلية في مواجهته، تعد هذه الدراسة محاولة لسد فجوة الأدبيات، حيث تتناول تأثير الإيرادات المحلية على العجز المالي (عجز الموازنة) وتقدير هذا الأثر إلى جانب أثر كل من الإيرادات النفطية والإنفاق العام على هذا العجز، في سبيل الخروج بتصور واضح لمحددات فائض أو عجز الموازنة العامة في المملكة. كما وتتضح أهمية الدراسة من استعراضها للجوانب الأدبية للموضوع والتعريف بالنظريات ذات العلاقة، الكلاسيكية منها والحديثة، فضلًا عن استعراض كمًا من الدراسات السابقة التي تقدم تصورًا واسعًا لمشكلة البحث وأساسًا نظريًا للجانب التطبيقي لهذه الدراسة.

2- الأدبيات والدراسات السابقة

إن موضوع الموازنة العامة ليس بالموضوع الحديث، بل هو قديم قدم التاريخ نفسه[3]. أما استخدام مفهوم الموازنة العامة كمصطلح فقد تطور بتطور الدولة وأهدافها وأنظمة الحكم فيها على مر الزمن (عبد العظيم، 2007). تطرق الاقتصاديون الأوائل خلال العصر التجاري للأفكار المالية كتوزيع الدخل والثروة والضرائب ودور السلطات العامة في تنظيم الأسواق[4]. أما الفكر الكلاسيكي، فكان له المساهمة الأولى في تناول المالية العامة. حدد آدم سميث Adam Smith (1776) وظائف الدولة الرئيسية في الدفاع، القضاء، الاستثمار في المشاريع الضخمة التي يعزف عنها القطاع الخاص، وحماية الملكية الفكرية، كما حدد الأسس التي يقوم عليها فرض الضريبة في: العدالة، المساواة، الملاءمة، التأكد، والاقتصاد (الوادي، 2010). وبشكل عام اتخذ مفهوم الموازنة العامة في الفكر الكلاسيكي الطابع المالي البحت، والذي يقتصر على تقدير إجمالي الإنفاق العام ومن ثم تخصيص الإيرادات لتغطية هذا الإنفاق. كان ذلك نتيجة لاقتصار دور الدولة على وظائف "الدولة الحارسة" أي الأمن والدفاع والقضاء، أما إدارة النشاط الاقتصادي فتترك في يد الأفراد (القطاع الخاص) (شاني، 2011). وقد كان لكتابات آدم سميث تأثيرها على كُتاب المالية العامة في وضعهم لمعايير يمكن من خلالها تقييم سياسات الإيرادات والإنفاق للحكومة؛ وحاول البعض شرح المبادئ التي يتم من خلالها تحديد سياسات الإيرادات والنفقات. منذ ثمانيات القرن التاسع عشر، دار النقاش وبقوة حول إحدى المشكلات المركزية في اقتصاديات الرفاهية، وهي تلك التي تتعلق بالتوزيع الأمثل للموارد بين الحكومة والقطاع الخاص، وحول الوسائل المثالية لفرض الضرائب على الأفراد بحيث يمكن وضع هذه الموارد تحت تصرف الدولة (Musgrave & Peacock, 1994).

وبعد أزمة الكساد الكبير الذي اجتاح العالم في ثلاثينيات القرن الماضي، وما ترتب عليه من أفكار اقتصادية (الفكر الكنزي)، لم يعد المفهوم مقتصرًا على الطابع المالي، إنما تعداه لغرض تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية. ظهرت المدرسة الحديثة مع نشر جون مينرد كينز John Maynard Keynes لكتاباته حول تدخل الدولة في تحقيق التوازن المنشود[5]، حيث لخص كينز "الطرق الثلاث للتوظيف الكامل" في: زيادة في الإنفاق الحكومي وما يرتبط بها من عجز، أو تخفيض الضرائب مع وجود عجز أكبر، أو زيادة متوازنة في موازنة الدولة من خلال الإنفاق والضريبة .(Tabellini & Alesina, 1990). وقد اهتمت النظرية الحديثة بتحليل النشاط الاقتصادي والعوامل المحددة لمستواه، حيث أصبح تدخل الدولة في حركة النشاط الاقتصادي أمر تتطلبه الظروف الاقتصادية لعلاج الأزمات. وأصبح الإنفاق العام غير مقصورًا على الخدمات الأساسية، وأصبحت الإيرادات العامة أداة فعالة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية (الوادي، 2010). هذا وقد أثير الكثير من الجدل حول الفكر المالي والسياسات المالية من قِبل النقديين ورفضهم لأهمية السياسات المالية، مقابل مناقشات الماليين حول عدم كفاية السياسات النقدية وحدها في معالجة الاختلالات والأزمات وبالتالي تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي. هذا وإن خرج من الاقتصاديين من ينادي بضرورة استخدام السياستين المالية والنقدية معًا. وبذلك، اتسع مفهوم المالية العامة مع الوقت، وأصبحت أداة تستخدمها الدول لبلوغ أهدافها، خاصة وأن المالية العامة لم تصبح مختصة بتغطية نفقات الدولة فقط من خلال الإيرادات بل لها دورها الكبير في تحقيق التوازن الاقتصادي ومستوى الدخل والتوظف. ظهر نتيجة لذلك دور "الدولة المنتجة" التي تمتلك عناصر الإنتاج وتقوم بالإنتاج والتوزيع (عبد العظيم، 2007). ومن هنا انعكست أهمية المالية

---

(3) حيث ظهر الفكر المالي في أفكار وكتابات فلاسفة الإغريق القدامى (منذ أكثر من 470 عامًا قبل الميلاد) أمثال هيراقليتوس Heraclius، وديموكريتوس Democritus، وأفلاطون Plato، وأرسطو Aristotle، وغيرهم.

(4) أمثال توماس مان Thomas Mun ووليام بيتي William Petty.

(5) في مؤلفه "النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود" The General Theory of Employment, Interest and Money لعام 1936م.

العامة على الأدبيات الاقتصادية، فذخرت بالدراسات المتعمقة في مجال مالية الدولة وموازنتها العامة، والعوامل المؤثرة وأدوات السياسات المالية وما يرتبط بها من موضوعات.

وفيما يلي تتناول الدراسة من -واقع الأدبيات والدراسات السابقة- مفهوم الموازنة العامة والمفاهيم المرتبطة بها من إيرادات ونفقات عامة، ومناقشة موضوع عجز الموازنة وأسبابه وآثاره، مع التركيز على عجز الموازنة في المملكة العربية السعودية.

1-2 مفهوم الموازنة العامة وأهميتها:

الموازنة Budget هي وثيقة سياسة مركزية، تبين كيف تحدد الدولة أولوياتها وتحقق أهدافها. وبصرف النظر عن تمويل البرامج الجديدة والقائمة، فإن الموازنة هي الأداة الأساسية لتنفيذ السياسة المالية، وبالتالي التأثير على الاقتصاد ككل (OECD, 2014). وقد يشار إلى الموازنة العامة بالميزانية العامة أو ميزانية الدولة، وإن كان هناك فرق بين الموازنة والميزانية. وقد ميز شاني (2011: 8) بين مفهومي الموازنة والميزانية، مشيرًا إلى أن الموازنة الحكومية Government Budget هي "خطة مالية Fiscal Plan تتضمن تقديراً Estimation لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة واحدة".

يتم إعداد الموازنة وفقًا للأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والمالية للدولة، ووفق أولويات هذه الأهداف، وبذلك فهي ترتبط بنشاط الدولة من حيث النفقات والإيرادات المقدرة لسنة قادمة، مفترضة تحقيق التوازن بينهما. أما الميزانية Balance فتتضمن النشاط المالي للقطاع الخاص، والذي يحتمل تحقيق ربح أو تكبد خسارة، فهي تمثل المركز المالي لمنشآت الأعمال في لحظة زمنية معينة وعن فترة سابقة. وكذلك ميز الوادي (2010) بين الميزانية الخاصة بالمشروع وبين الموازنة العامة للدولة، حيث أن الميزانية "عبارة عن وثيقة مالية تعبر عن المركز المالي الحقيقي للمشروع في لحظة معينة" أما الموازنة فهي "تبين ما تعتزم الحكومة إنفاقه وما تتوقع الحصول عليه من إيرادات في الفترة المقبلة"، وبينما تهدف الميزانية لتحقيق الربح، فإن الموازنة تهدف لتحقيق غايات اجتماعية واقتصادية تنموية (الوادي، 2010: 142). هذا وعرفت دراسة الدباش والناصر (2018: 583) الموازنة على أنها "بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية"، وهي أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما عرفت الدراسة الموازنة العامة من المنظور الاقتصادي بأنها "أداة تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد القومي وأن الموازنة لها أثارها في كل من حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعة وقطاعاته".

وفي هذا الإطار، نجد أن الموازنة العامة هي البرنامج المالي الذي تضعه الدولة لضمان سير العمل في أجهزتها، فهي تعطي تصور لما سيكون عليه الوضع المالي، وتعطي تقدير للأموال التي ينبغي توفرها لتنفيذ الاستراتيجيات المخطط لها. وفي ضوء الأموال التي ينبغي توفرها لتغطية النفقات، تعاني أغلب الميزانيات من العجز الذي ينشأ عن عدم قدرة الإيرادات العامة للدولة على تغطية نفقاتها ويؤثر على الوضع الاقتصادي للدولة ويصيب الاقتصاد بحالة من الركود. وإلى جانب الأدوات الأخرى لسياسة الحكومة - كالقوانين واللوائح والعمل المشترك مع الجهات الأخرى في المجتمع- تهدف الموازنة إلى تحويل الخطط والتطلعات إلى حقيقة واقعة. إضافة إلى ذلك، تمثل الموازنة عقد بين المواطنين والدولة يوضح كيفية زيادة الموارد وتخصيصها لتقديم الخدمات العامة. وكما تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED (2011)، يجب أن تكون هذه الوثيقة واضحة وشفافة وذات مصداقية إذا كانت تهدف إلى كسب الثقة، ولتكون بمثابة أساس للمساءلة.

يتضح مما سبق، أن أهمية الموازنة العامة تتمثل في أنها من العناصر المهمة التي تساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية، واستغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل، والسيطرة على الأوضاع الاقتصادية غير المرغوب بها، ومراقبة نفقات وايرادات الدولة واستخدامها، وإعادة توزيع الدخل. وتشير دراسة عليوي (2009) إلى أهمية الموازنة في كونها بمثابة المرأة العاكسة لإجمالي الأنشطة الاقتصادية، على اعتبار أن السلطات العامة لا يمكن أن تمارس أنشطتها دون وجود إنفاق، وهذا الإنفاق لا يمكن أن يتحقق دون وجود موارد تدعمه. كما وأن الموازنة العامة تلعب أدوارًا مهمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. أما دراسة أبو وهدان (2014)، فتشير أن الموازنة العامة تتمتع بأهمية كبيرة من خلال ما تحققه من أهداف الدولة وفقًا لحاجات المجتمع والتي تتغير مع الوقت، سواء كانت هذه الأهداف اجتماعية (إقامة مشاريع تنموية، رفع مستوى الخدمات الصحية، الإسكان، وخلافه)، أو أهداف علمية (تشجيع البحث العلمي، تحسين العملية التخطيطية، أو كونها مصدرًا للمعلومات)، أو أهداف اقتصادية (توزيع الموارد العامة حسب الأولويات، أداة للرقابة على المال العام، تخفيض العجز والدين العام، توجيه الاستثمارات، توازن الميزان التجاري لميزان المدفوعات).

2-2 الإيرادات العامة والإنفاق العام:

يعتبر الاقتصاديون السياسات المالية والنقدية أحد الجوانب الرئيسية للنظام المالي للدول، حيث تتعامل السياسة النقدية Monetary Policy بشكل أساسي مع عرض النقود في الاقتصاد، بينما تتعامل السياسة المالية Fiscal Policy مع إيرادات ونفقات الدولة (Riza et al., 2019). وبذلك تعد الإيرادات والنفقات العامة أو الحكومية من أدوات السياسة المالية المهمة، حيث تستمد الدولة تمويلها لنفقاتها من الإيرادات سواء كانت هذه الإيرادات أصيلة أو مشتقة[6]. تعرف الإيرادات العامة بأنها "الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة" (الوادي، 2010: 48). وبينما اقتصرت الإيرادات في الفكر الكلاسيكي على كيفية تزويد خزانة الدولة بالأموال اللازمة لتمويل نفقات الدولة في سبيل القيام بوظائفها الأساسية، فإن الفكر الاقتصادي الحديث يعتبر الإيرادات العامة أداة مهمة تتمكن الحكومة بواسطتها من التأثير على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتسع مفهوم الإيرادات العامة ليشمل تصحيح اختلالات السوق وكيفية إعادة توزيع الدخل، وكذلك تحقيق الرفاهية المجتمعية.

عرف ناشد (2000) الإيرادات العامة أيضًا بأنها "مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادرها المتعددة لتغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي" (الذنيبات، 2003: 4)، وعرفها شهاب (1999) بأنها "عبارة عن جميع الأموال التي تحصل عليها الدولة سواء كانت نقدية أو عينية من المصادر المختلفة في الدولة عن طريق اقتطاع جزء من أموال الأفراد مثل الضرائب والرسوم والقروض العامة" (الذنيبات، 2003: 4-5). هذا وتنقسم إيرادات الدولة إلى إيرادات محلية وإيرادات غير محلية. تتمثل الإيرادات المحلية -والتي تركز عليها هذه الدراسة- في الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من المصادر الداخلية كالإيرادات الضريبية (ضرائب مباشرة وغير مباشرة) والإيرادات غير الضريبية (كالدومين والتراخيص والرسوم والغرامات وغيرها). أما الإيرادات غير المحلية فهي إيرادات خارجية تحصل عليها الدولة من العالم الخارجي (كالقروض والمعونات والمساعدات).

(6) الإيرادات الأصيلة تتمثل فيما تحصل عليه الحكومة (الدولة) من إيرادات اقتصادية من أملاكها (الدومين الخاص أو العام)، أما الإيرادات المشتقة فتتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من خلال اقتطاع من ثروات أو دخول الآخرين كالضرائب والرسوم والغرامات وغيرها.

وقد اهتم الباحثون بدراسة الإيرادات المحلية والعوامل المحددة لها، فكان من بين هذه الدراسات دراسة الذنيبات (2003) التي هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة في الإيرادات المحلية الأردنية، فبينت نتائجها أن نجاح الحكومة في تضييق فجوة الإيرادات والنفقات قد انعكس على رفع مستوى قدرة الاقتصاد على الاعتماد على الذات، وأن معدل نمو الإيرادات الضريبية في الأردن (خاصة الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات) أعلى من معدل نمو الإيرادات غير الضريبية. هذا وتتأثر الإيرادات العامة طردياً بمعدل نمو السكان، في حين تتأثر عكسيًا بنمو المساعدات الخارجية ونمو الإنفاق الرأسمالي. وكذلك أشارت دراسة Dickson & Yu (2000)[7] إلى أن الإيرادات الضريبية تعد من أكثر مصادر الإيرادات أهمية خاصة إذا ما قورنت بالإيرادات الخارجية المتمثلة في المنح والقروض. وكذلك تناولت الدراسات جانب الإنفاق العام، والذي يتحدد ويتنوع تبعًا لدور الدولة وتنوع وظائفها. ورغم معارضة الاقتصاديين للتوسع وزيادة الإنفاق العام، غير أن ظاهرة نمو الإنفاق العام تعد من سمات المالية العامة الحديثة، حيث يتحتم على الدول زيادة إنفاقها في سبيل الحد من الاحتكارات وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي. وتختلف تقسيمات الإنفاق العام، حيث يمكن تقسيمها وظيفيًا إلى نفقات اقتصادية واجتماعية وإدارية ومالية وعسكرية، أو دوريًا إلى نفقات عامة عادية ونفقات عامة استثنائية، أو تقسم إلى نفقات مركزية ونفقات محلية، وغير ذلك من التقسيمات[8]. ويعرف الإنفاق العام بأنه "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة"، وكما أشارت دراسة المزروعي (2012: 615)، فإن هذا التعريف يتضمن ثلاثة أركان للنفقة: أولها أن النفقة مبلغ نقدي تدفعه الدولة لإشباع حاجات عامة، وثانيها أن للنفقة العامة طبيعة قانونية حيث تصدر من أشخاص المعنوية العامة كالدولة وهيئاتها، وثالثها أن النفقة العامة تخصص لأغراض اقتصادية واجتماعية.

وبناء على ما سبق، نجد أن الانفاق العام يعبر عن مخصصات الدولة التي يتم انفاقها على القطاعات العامة في الاقتصاد لتغطية متطلباتها، وفقًا لاحتياجاتها وما تفرضه الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة. وبالتالي يكتسب الإنفاق العام أهميته في أنه مكون مهم في الطلب الفعال والمحدد للناتج القومي وقوة الاقتصاد وأدائه، حيث يتم من خلاله تمويل تيار الدخل القومي، وكلما ازدادت حصيلة الدخل القومي كان التخصيص في صالح القطاعات بالشكل الذي يدفعها بالنمو ويرفع من نسبة اسهامها في الاقتصاد القومي. وبذلك يعد الإنفاق الحكومي أداة السياسة المالية التي تتمكن الدولة من خلالها تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومكون أساس في دالة الطلب الكلي، يشكل قرابة ثلث الناتج المحلي الإجمالي في غالبية دول العالم. وعلى الرغم من اختلاف الدراسات السابقة في تحديد دور الانفاق الحكومي خلال فترة الانتعاش والركود الاقتصادي (Rajkumar & Swaroop, 2008; Mehrara, 2008; Bachmann & Sims, 2012)، إلا أن النظرية الكنزية وعدد من الدراسات أكدت على أهمية تبني سياسات مالية توسعية في فترة الركود الاقتصادي (Christiano et al., 2011). حيث إن زيادة حجم الانفاق الحكومي في هذه الفترة تساهم بشكل فعال في دعم النمو الاقتصادي ومن ثم حجم الاستثمار الخاص (Bachmann & Sims, 2012)، كما أن مضاعف الإنفاق الحكومي في هذه الفترة الاقتصادي يفوق حجم المضاعف في فترات الانتعاش الاقتصادي (Christiano et al., 2011)، وهذا ما يفسر ارتفاع حجم الانفاق الحكومي في الكثير من الدول المتقدمة والنامية. وبالتزامن مع انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي العالمي خلال جائحة (Covid-19)، ارتفعت نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة الدول الصناعية السبع 10% ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي 6% في عام 2020 مقارنة بعام 2019. بينما سجلت اقتصاديات دول الخليج العربي متوسط ارتفاع بمقدار 5.3% خلال نفس الفترة (IMF, 2022). إضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج دراسة المزروعي

(7) في محاولة الباحث لتحديد كيفية تأثير هياكل الإيرادات -من خلال تأثيرات الوهم المالي- على الإنفاق الحكومي.

(8) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: الوادي، محمود حسين (2010).

(2012) أن زيادة الإنفاق العام في الإمارات العربية المتحدة بما مقداره مليون درهم يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي مقدارها 4.16 مليون درهم تقريبا، الأمر الذي يعكس التأثير المعنوي والعالي للإنفاق العام على الناتج والنمو الاقتصادي. وبالمثل أشارت دراسة الشمري والدخيل (2019) إلى أن الإنفاق العام (الحكومي) له تأثيره المعنوي الإيجابي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ولذلك، تشير دراسة OECD (2014) إلى أن برامج الإنفاق العام يجب أن تخضع بشكل روتيني ومنتظم لتقييم ومراجعة موضوعيين: تخصيص الموارد، وتحديد الأولويات داخل الوزارات التنفيذية وعبر الحكومة ككل. كما ينبغي تقييم جميع مقترحات السياسة الجديدة بشكل روتيني وعلني لتقييم الاتساق مع الأولويات الوطنية، ووضوح الأهداف، والتكاليف والفوائد المتوقعة. هذا ويجب أن تقوم الحكومات بشكل دوري بتقييم النفقات الإجمالية وإعادة تقييم توافقها مع أهداف المالية العامة والأولويات الوطنية، مع مراعاة نتائج التقييمات، ولكي تكون مثل هذه المراجعة الشاملة فعالة، يجب أن تستجيب للاحتياجات العملية للحكومة ومن كافة الجوانب.

3-2 عجز الموازنة العامة للدولة:

كان التوازن العام في الفكر الكلاسيكي يقوم على التوازن التلقائي الذي يحدث بين كفتي النفقات والإيرادات، وأن الموازنة ما هي إلا "بيان حسابي تقديري متوازن لنفقات الدولة وسبل تمويل هذه النفقات من خلال الإيرادات العامة للدولة" (أبو وهدان، 2014: 28)، دون الأخذ في الاعتبار بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي. وبذلك رفض رواد هذا الفكر أن يكون هناك حالة من عدم التوازن أي وجود فائض أو عجز في الموازنة. أما الفكر الاقتصادي الحديث فيؤكد على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فيرى أن توازن الموازنة العامة هو توازن اقتصادي موضوعي لا يشترط تساوي الإيرادات مع النفقات، وبالتالي القبول بعجز الموازنة وإمكانية تمويله عن طريق الاقتراض أو الإصدار النقدي. ولأن تحقيق التوازن المالي هو هدف كل دولة تقريبًا لأنه يعمل على استقرار الاقتصاد ويساعد البلاد على الازدهار، فإن عنصري المالية العامة، وهما الإيرادات والنفقات، كلاهما مهم للغاية في توازن الموازنة المالية. ونظرًا لذلك، أجريت الكثير من الدراسات حول العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة، كدراسة Raza et al. (2019) التي بحثت في العلاقة غير الخطية بين الإيرادات الحكومية والنفقات في الاقتصاد الباكستاني. أظهرت النتائج أن الإيرادات والنفقات تكاملتا بشكل مشترك مؤكدة على فرضية التزامن المالي في عملية الموازنة، وإن كانت العلاقة بينهما غير متكافئة خاصة وأن التغييرات السلبية في الإيرادات والنفقات لها تأثير أكبر من التأثيرات الإيجابية، كما وأن الصدمات السلبية في الإيرادات تؤدي إلى زيادة كبيرة في الإنفاق. وكذلك أظهرت دراسة Athanasenas et al. (2014) أنه في ظل التفاعلات غير المتكافئة بين الإيرادات الحكومية والنفقات على المدى القصير والطويل في اليونان، تهيمن التغيرات السلبية في النفقات خاصة على المدى الطويل على استجابة الإيرادات، أما زيادة الإيرادات فتؤثر على النفقات الحكومية بدرجة أكبر من انخفاض الإيرادات.

والعجز المالي -كما ذكر مسبقًا- هو أرصدة سلبية تنشأ عندما تنفق الحكومة أموالاً أكثر مما تجنيه خلال السنة المالية، وممثلًا لحالة من الاختلال تصيب الموازنة العمومية نتيجة عدم قدرة الإيرادات العامة للدولة على تغطية نفقاتها العامة وتختلف تلك الحالة باختلاف المسببات والأثر الذي تصيب به النظام الاقتصادي للدولة. هذا الخلل - يسمى أحيانًا عجز الحسابات الجارية أو عجز الموازنة- وهو شائع بين الحكومات المعاصرة في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من وجود عجز في موازنات معظم دول العالم، غير أن هناك دول (13 دولة) قد حظيت بتحقيق فائض -رغم أزمة كوفيد-19- كناورو على سبيل المثال والتي سجلت أعلى فائض على مستوى العالم والبالغ 31.5% من ناتجها المحلي

الإجمالي[9] (Statista, 2021). هذا وتعد ظاهرة العجز المزمن والمفرط في الموازنة، وبالتالي الدين العام المتزايد بسرعة للكثير من دول العالم، واحدة من أكثر المشاكل الاقتصادية إلحاحًا، وعلى الرغم من وجود شعور عام بضرورة تقليص العجز، إلا أن الحكومات ما زالت تقبل بوجود العجز. أشارت دراسة Tabellini & Alesina (1990) إلى أن عجز الموازنة وتراكم الديون يمكن أن يخدما غرضين أساسيين: أنهما يوفران وسيلة لإعادة توزيع الدخل بمرور الوقت وعبر الأجيال؛ ويعملان كوسيلة للتقليل إلى أدنى حد من خسائر المكاسب الضريبية المرتبطة بتوفير السلع والخدمات العامة. وقد أشار تقرير الأمم المتحدة حول وضع وآفاق الاقتصاد العالمي لعام 2021 إلى أنه لا ينبغي أن تدفع المخاوف المتزايدة بشأن العجز المالي والقدرة على تحمل الديون الحكومات نحو التقشف، فقد تضطر البلدان ذات المستويات المرتفعة من الدين العام إلى تقليص الإنفاق بسرعة كبيرة جدًا لتحقيق التوازن في ميزانياتها. عوضًا عن ذلك، ينبغي أن تشجع هذه الشواغل الحكومات على ضمان انعكاس حالات العجز والديون إلى تعزيز النمو فعلاً. ومع توقعات التضخم، يظل الدين العام الحقيقي مرتفعًا بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعليه لا يكون من المجدي سياسيًا أو اقتصاديًا رفع الضرائب خلال فترة الانتعاش، مما يشجع الحكومات على التطلع إلى الاختيار البديل والمتمثل في إجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق المالي لتقليل العجز والديون (United Nations, 2021).

أظهرت دراسة الدباش والناصر (2018) في تناولها للعوامل التي تؤثر على عجز الموازنة العراقية أن هناك أثر إيجابي لمعدل الاستثمار للناتج المحلي وأثر سلبي لكل من الحساب الجاري البطالة والتضخم على الموازنة العامة، الأمر الذي يظهر أهمية الاستثمار في تقليص حجم العجز. لذلك أوصت الدراسة بضرورة جذب الاستثمار الأجنبي والذي سيساهم بدوره في خفض معدلات البطالة ويشجع الصادرات غير النفطية. أما دراسة طهيري وعزوز (2021)، فتطرقت إلى تأثير إحداث الصدمات الهيكلية في محددات العجز على رصيد الموازنة العامة الجزائرية. وقد أشارت النتائج إلى أن إيرادات الجباية البترولية هي من أهم مكونات الموازنة، مما يجعل أي صدمة هيكلية ذات تأثير سلبي على الموازنة العامة، كذلك يؤثر انهيار أسعار البترول وصدمات النفقات العامة والجباية العادية سلبًا على وضع الموازنة العامة.

4-2 الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية:

واجهت المملكة العربية السعودية تحديات التزايد في عجز ميزانياتها والمترتب على زيادة حجم الإنفاق العام من جهة، واعتماد الإيرادات العامة على النفط وخضوعها لتقلبات أسعاره من الجهة الأخرى، الأمر الذي جعل من تنويع الإيرادات غير النفطية مطلب حيوي وملح للحد من العجز وتحقيق التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي. شهد الإنفاق الحكومي، تزايدًا مستمرًا على مر الزمن نتيجة الإنفاق على التنمية والمستهدفات التي تضعها الدولة ضمن أولوياتها لتحقيق النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع. ورغم تبني برنامج التحول الوطني منذ إبريل 2016 وإعلان رؤية المملكة 2030 الذي تمت الموافقة من خلاله على مجموعة واسعة من الإصلاحات، لترشيد الإنفاق وتحقيق أهداف الاستقرار المالي، غير أن إجمالي الإنفاق العام استمر في التزايد لتمويل برامج تحقيق الرؤية وما تضمنتها من مشاريع تنموية. ولا شك أن للإنفاق الحكومي دوره في تعزيز النمو الاقتصادي خاصة إذا ما وجه للأغراض التنموية المنتجة وفي ظل ترشيد الإنفاق غير المنتج.

تناولت دراسة Alrasheedy & Alrazyeq (2019) العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية[10]، فأكدت على أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ونسبة الإنفاق الحكومي من الدخل يؤثران بشكل كبير على النمو الاقتصادي في المملكة. كما أكدت الدراسة على الدور الرئيسي للإنفاق الحكومي في تعزيز النمو

(9) وفي المركز الثاني عالميًا جاءت ساموا بفائض يعادل 6.18% من الناتج المحلي الإجمالي، تلتها تونغا (5.33%)، ثم جزر مارشال (5%).

(10) من خلال اختبار صحة نماذج قانون فاغنر Wagner's Law ومنهجية كينز Keynes' Approach.

الاقتصادي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالإنفاق الحكومي الرأسمالي والذي يؤثر بشكل واضح في تحقيق النمو على المدى الطويل. وقد أشارت الدراسة إلى أهمية التمييز بين القطاعين النفطي وغير النفطي وتضمينهما في دراسات مستقبلية من حيث تأثيرهما على النمو. أما دراسة Almarzoqi & El Mahmah (2021) فقيمت أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة المالية التي اعتمدتها مؤخرًا، والتي تهدف إلى زيادة الإيرادات غير النفطية وتنويع الدخل الحكومي بعيدًا عن النفط، فأظهرت النتائج أن زيادة الإيرادات غير النفطية قد أدت إلى زيادة الإنفاق الحكومي، الأمر الذي ساهم -بدرجة أقل- في تعزيز إجمالي الاستهلاك والاستثمار الخاص. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الارتفاع المستمر في الإيرادات من خلال خفض الدعم وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وفرض الرسوم والضرائب، قد أدى إلى زيادة الضغط على القطاع الخاص، وبدأ الدخل المتاح في إضعاف الاستثمار والاستهلاك. كشفت الدراسة على أن تعزيز الإيرادات غير النفطية ربما لن يقابل آثاره الجانبية السلبية، إذا كانت الحكومة لا تزال جادة في هذه الأنواع من إصلاحات السياسات المالية.

أما عن الإيرادات السعودية، فتتكون من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية التي تشمل الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، وتتمثل الضرائب في ضريبة الدخل على الشركات وضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج وضريبة الاستقطاع، أما الإيرادات غير الضريبية فتتمثل في الإيرادات من الوحدات الحكومية العامة الأخرى والمبيعات التي تقوم بها الكيانات الأخرى (Shili & Panjwani, 2020). وقد بلغت الإيرادات الحكومية 243 مليار ريال تقريبًا في الربع الثالث من عام 2021[11]، شكلت الإيرادات النفطية منها ما قيمته حوالي 148 مليار أي بنسبة 61% تقريبًا من إجمالي الإيرادات. أما الإيرادات غير النفطية فبلغت 95.4 مليار ريال، غالبيتها من الضرائب على السلع والخدمات (70%) والإيرادات الأخرى (19%)[12].

حاولت دراسة Blazquez et al. (2021) تقييم آثار تدابير سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تضمنتها رؤية 2030 (فرض ضريبة القيمة المضافة وإصلاحات أسعار الطاقة ونشر الطاقة المتجددة) على متغيرات الاقتصاد الكلي في المملكة. أظهرت نتائج الدراسة أن سياسات ضريبة القيمة المضافة وأسعار الطاقة تؤدي إلى زيادة الإيرادات المالية، وإذا ما تم إعادة تدوير الإيرادات مرة أخرى في الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي أو التحويلات الإجمالية، فإن رفاهية الأسر السعودية تتحسن. وفي المقابل، يتطلب نشر مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة استثمارًا حكوميًا، وبالتالي يكون له تأثير سلبي على رفاهية الأسر السعودية. وقد خلصت الدراسة إلى أن التنفيذ المشترك للسياسات الثلاث سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5٪، ويقلل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة تصل إلى 1.8٪، ويزيد الرفاهية بنسبة تتراوح بين 23.5٪ و32.4٪.

ووفقًا لدراسة Shili & Panjwani (2020)، تظل الضرائب هي الحل الأول عندما تواجه الميزانية نقصًا وصعوبات، لذا وبسبب أزمة كوفيد-19، فقد أعلنت المملكة عن خطة تقشف تضاعف فيها ضريبة القيمة المضافة ثلاث مرات بعد انخفاض سعر النفط. وإن كانت الضرائب هي أحد موارد التمويل في أي بلد، ولكنها تظل غير كافية ولها عواقب عكسية، حيث تزيد الأعباء الضريبية على العمال ورجال الأعمال مما يؤدي إلى انخفاض تكافؤ القوة الشرائية، فيزداد التضخم، وينخفض الإنتاج ومن ثم تنخفض الإيرادات الحكومية. هذا وإن أظهرت نتائج الدراسة أن الإيرادات الضريبية ذات تأثير طردي أقوى من تأثير الإيرادات غير الضريبية (غير النفطية) على الناتج المحلي. ورغم ذلك تؤكد الدراسة على أنه بدلاً عن السقف الضريبي، يكون من الأفضل تشجيع الإنتاج المحلي لزيادة القاعدة الضريبية ولكي تصبح الحكومة معتمدة على نفسها ومحققة للاكتفاء الذاتي. وذلك فإنه من الضروري أن تبذل المزيد من الجهود التنويع الاقتصادي

(11) بارتفاع نسبته 13% أي بمقدار حوالي 28 مليار ريال نتيجة لتحسن أسعار النفط.

(12) وهي عوائد استثمارات البنك المركزي السعودي وصندوق الاستثمارات العامة.

ودعم القطاعات غير النفطية مثل السياحة والزراعة والاستثمار الأجنبي المباشر وريادة الأعمال من أجل تحقيق نمو اقتصادي أفضل.

وبناء على ما سبق، يتبين أن الكثير من الدراسات السابقة ناقشت أثر النفقات والايرادات الحكومية على النمو الاقتصادي (الشمري والدخيل, 2019; المزروعي، 2012)، بينما هدفت بعض الدراسات في تحديد أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على عجز الموازنة (طهيري وعزوز، 2021; الدباش والناصر، 2018). وحديثا، تناولت الدراسات تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية المتضمنة في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على المتغيرات الاقتصادية (Almarzoqi & El Mahmah, 2021; Blazquez et al., 2020). ولهذا سعت هذه الدراسة إلى سد الفجوة في الدراسات السابقة من خلال تناول تأثير الإيرادات النفطية والغير نفطية والإنفاق العام على العجز المالي (عجز الموازنة) في اقتصاد المملكة العربية السعودية في سبيل الخروج بتصور واضح لمحددات فائض أو عجز الموازنة العامة.

3- منهجية الدراسة.

في سبيل تحقيق الهدف من الدراسة وتقدير تأثير الإيرادات المحلية على عجز الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1992-2020م، عمدت الباحثات إلى تقدير العلاقة من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ثم من خلال منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وذلك بعد ظهور مشاكل القياس وعدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى. وفيما يلي يتم توصيف النموذج محل الدراسة وعرض الفرضيات ووصف المتغيرات ذات العلاقة، لتقدير العلاقة من خلال نماذج الانحدار وإجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من سلامة النموذج وجودة المقدرات.

3-1 توصيف نموذج الدراسة:

تمثل نموذج الدراسة والذي يهتم بتنوع مصادر الإيرادات المحلية بداية في نموذج الانحدار الخطي المتعدد، والذي يقيس العلاقة بين عجز الموازنة (المتغير التابع)، وبين تعزيز الإيرادات المحلية (يمثله ثلاث مؤشرات كمتغيرات مستقلة). وبناء علية تأخذ معادلة الانحدار الشكل التالي:

$$BD = \beta_0 + \beta_1 RO + \beta_2 RN + \beta_3 TE + \varepsilon$$

يعبر BD عن المتغير التابع والمتمثل في عجز أو فائض الموازنة. أما المتغيرات المستقلة فتنحصر في: RO والمتمثل في الإيرادات النفطية، RN المتمثل في الإيرادات غير النفطية، وTE إجمالي النفقات العامة. هذا و**يمثل ε الخطأ العشوائي، وB_0 يمثل الحد الثابت**، B_1، B_2، B_3 تمثل معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.

3-2 فرضيات النموذج:

لتحقيق هدف البحث المتمثل في تقدير العلاقة بين الإيرادات المحلية وعجز الموازنة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1992-2020م، تسعى الدراسة من خلال النموذج القياسي إلى اختبار الفرضيات التالية:

- توجد علاقة عكسية ذات معنوية إحصائية بين الإيرادات النفطية وعجز الموازنة.
- توجد علاقة عكسية ذات معنوية إحصائية بين الإيرادات غير النفطية وعجز الموازنة.
- توجد علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين النفقات العامة وعجز الموازنة.

3-3 متغيرات النموذج:

بتحديد متغيرات النموذج، تناول وصف المتغيرات محل البحث (المتغير المستقل والمتغيرات التابعة) وعرض الاتجاه العام لكل متغير من المتغيرات.

أولا- عجز أو فائض الموازنة: يتمثل المتغير التابع في فائض Surplus أو عجز Deficit الموازنة، والذي يرمز له بالرمز BD. ويتضح من الشكل (1) تقلبات العجز (قيم سالبة) حتى عام 2005، ثم تحول العجز إلى فائض (قيم موجبة) خلال الفترة من 2006 إلى 2008، ليعود للعجز مرة أخرى ثم فائضًا في 2012 و2013. حقق الاقتصاد السعودي أكبر عجز في الموازنة عام 2016، مقابل أكبر فائض في 2019 ثم عجز واضح عام 2020، كما يتضح وصول الموازنة إلى التوازن في عدد من السنوات (2001، 2003، 2005، و2014).

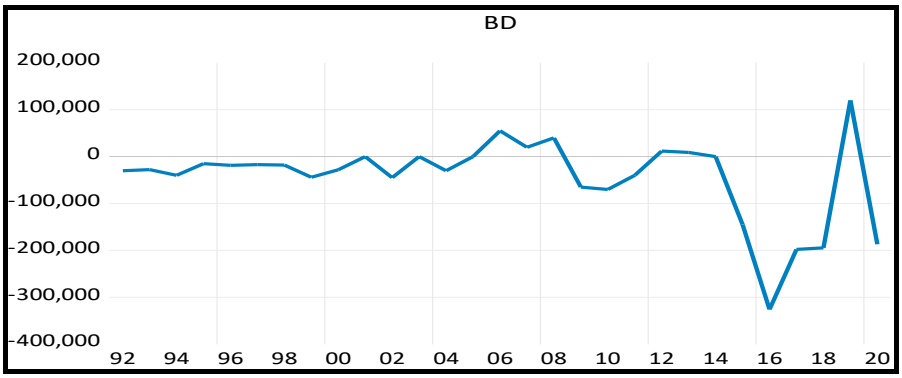

شكل (1): الاتجاه العام لفائض وعجز الموازنة خلال الفترة 1992-2020م (SAMA, 2021).

ثانياً- الإيرادات النفطية: المتغير المستقل المتمثل في إيرادات الدولة من العوائد النفطية Oil Revenues، ويرمز لها بالرمز RO، وقد شهدت اتجاهًا عامًا للتزايد -رغم تقلباتها الخاضعة لتقلبات أسعار النفط- حيث بلغت ذروتها في عام 2014، لتشهد بعدها فترة من التناقص ثم العودة إلى التزايد في 2016 مع تقلبات واضحة خلال السنوات الأخيرة كما هو موضح في الشكل (2).

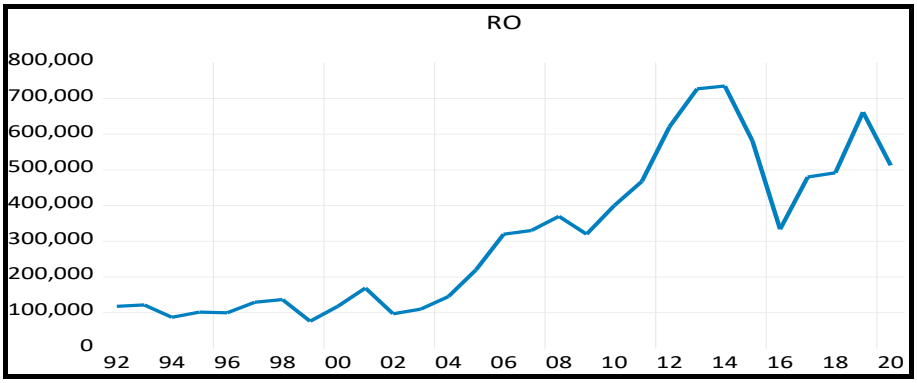

شكل (2): الاتجاه العام للإيرادات النفطية خلال الفترة 1992-2020م (SAMA, 2021).

ثالثاً- الإيرادات غير النفطية: المتغير المستقل المتمثل في إيرادات الدولة من العوائد غير النفطية Non-oil Revenues، ويرمز لها بالرمز RN، والتي يتضح اتخاذها للاتجاه العام المتزايد خلال الفترة محل الدراسة، وإن شهدت تقلبات طفيفة من فترة لأخرى، كما هو موضح بالشكل (3).

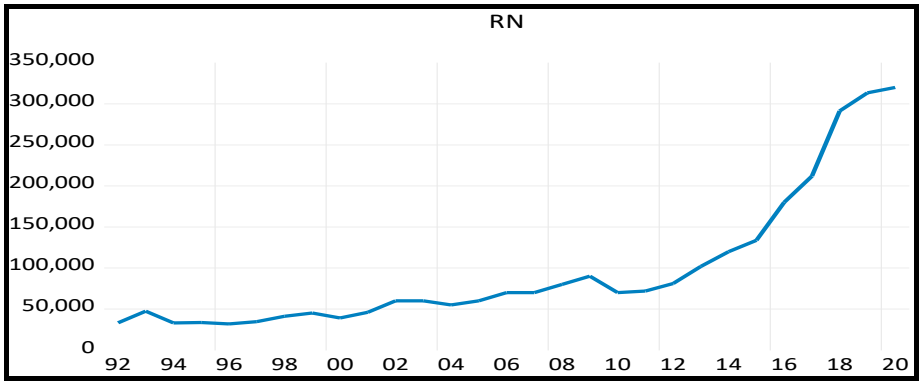

شكل (3): الاتجاه العام للإيرادات غير النفطية خلال الفترة 1992-2020م (SAMA, 2021).

رابعاً- النفقات العامة: المتغير المستقل المتمثل في إجمالي الإنفاق الحكومي Total Government Expenditure، ويرمز له بالرمز TE. وكما يتضح من الشكل (4)، فإن الإنفاق الحكومي اتخذ الاتجاه العام التصاعدي خلال فترة الدراسة مع وجود بعض التذبذبات الطفيفة في المتجه العام. حيث قفزت معدلات نمو الانفاق الحكومي بحوالي 300%خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2014 بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط. والجدير بالذكر أنه على الرغم من استحواذ الانفاق الاستهلاكي على مخصصات الانفاق العام، إلا أن معدلات نمو الانفاق الاستثماري سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة بالتوازي مع خطط التنمية. ومع تداعيات انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية في الربع الأخير من عام 2014، ارتفع معدل نمو النفقات الرأسمالية إلى 54% في عام 2017 وذلك لتمويل المشاريع والبرامج التنموية في رؤية المملكة 2030 والتي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتخفيض الاعتماد على القطاع النفطي.

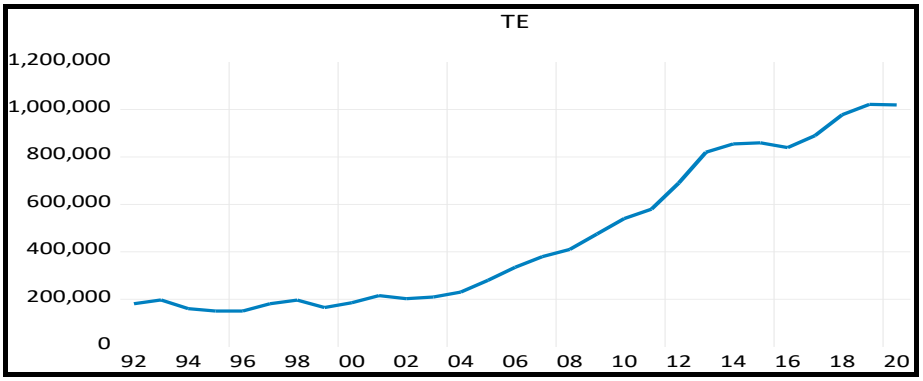

شكل (4): الاتجاه العام للنفقات العامة خلال الفترة 1992-2020م (SAMA, 2021).

4- نتائج تقدير نموذج الانحدار

تم تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية Ordinary Least Squares (OLS)، ثم إجراء اختبارات القياس اللازمة للتأكد من القوة التفسيرية وجودة النموذج المقدر.

4-1 نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

بتقدير معادلة الانحدار باستخدام البرنامج الإحصائي E-views، أظهرت النتائج -وفقًا لإحصائية t- الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع عند مستوى معنوية 1%، حيث إن المعادلة المقدرة لخط الانحدار هي:

$$BD = -5594.05 + 1.1975\ RO + 1.6297\ RN - 1.2392\ TE$$

أظهرت قيمة إحصائية F المرتفعة والبالغة 106.73 المعنوية الإجمالية للنموذج ككل عند درجة ثقة تعادل 100% (معنوية أقل من 1%)، وأظهرت قيمة معامل التحديد R^2 القوة التفسيرية العالية للنموذج، حيث إن 92.76% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع تعود لتغيرات المتغيرات المستقلة. وللتأكد من السلامة الإحصائية للنموذج وخلوه من مشاكل القياس التي يمكن تؤثر على مدى الصحة والدقة في نتائج التقدير، تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي Normality test والمتمثل في اختبار "جاركو- بيرا" Jarque-Bera والذي اتضح منه أن الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي. كما تم إجراء اختبار الارتباط التسلسلي (الارتباط الذاتي للأخطاء) Serial Correlation، فأظهرت القيمة الاحتمالية لاختبار Godfrey Breusch- أن النموذج المقدر يعاني من وجود الارتباط التسلسلي للأخطاء. وكذلك اتضح وجود مشكلة عدم ثبات التباين أو عدم التجانس Heteroscedasticity وفقًا لاختبار Breusch-Pagan-Godfrey. ونظراً لوجود مشاكل القياس، وكون تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى للسلاسل الزمنية قد ينتج عنه تقديرات زائفة، يتم إجراء اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية واستقرارها، وإذا ما كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند مستوياتها الصفرية أم متكاملة من الدرجة الأولى. وعليه تم إجراء اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر Dickey-Fuller Test، والذي اتضح منه أن كافة المتغيرات لم تكن مستقرة عند المستوى. وبعد أخذ الفروق الأولى أصبحت المتغيرات مستقرة بقاطع، وبقاطع ومتجه، وبدونهما، ما عدا متغير BD الذي أصبح مستقرًا فقط بوجود قاطع ومتجه. وعلى ذلك كان لابد من تقدير العلاقة باستخدام منهجية التكامل المشترك من خلال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع.

2-4 نموذج ARDL:

تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لتحديد علاقات التوازن طويلة الأجل بين المتغيرات المعنية بالدراسة في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، أي عن طريق اختبار الحدود. ومن خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregression (VAR)، تم حساب طول فترة الإبطاء المثلى Lag Length والتي اتضح أنها 4 فترات إبطاء[13]. وكما يظهر من الجدول (1)، فإن النموذج يتمتع بمعنوية عالية وفقًا فاختبار F، وبقوة تفسيرية عالية حيث إن معامل التحديد R^2 يشير إلى أن 99.48% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع يمكن إرجاعها للتغيرات التي حدثت في المتغيرات المستقلة. ومن خلال اختبار الحدود Bounds Test، اتضح وجود تكامل مشترك وعلاقة توازن طويلة الأجل، عند درجة ثقة 99% (مستوى معنوية 1%) وذلك ما تؤكده قيمة إحصائية F والبالغة 10.046. أكدت نتائج الاختبار صحة فرضيات الدراسة، والقائلة بأن هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين كل من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية وبين فائض أو عجز الموازنة، وهناك علاقة عكسية طويلة الأجل بين إجمالي النفقات العامة وبين فائض أو عجز الموازنة.

وكما يتضح من الجدول 2، فإن زيادة الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة يترتب عليها زيادة في فائض الموازنة (أو نقص في العجز) بمقدار 0.73 وحدة تقريباً، وأن زيادة الإيرادات غير النفطية بوحدة واحدة يترتب عليها زيادة في فائض الموازنة (أو نقص في العجز) بمقدار 0.67 وحدة، في حين أن زيادة الإنفاق العام بوحدة واحدة يترتب عليه انخفاض في فائض الموازنة (أو زيادة في العجز) بمقدار 0.77 وحدة. وحول العلاقات في الأجل القصير، فقد اتضح أن معامل تصحيح الخطأ سالبًا -وفق المفترض- وذو معنوية عالية، مما يؤكد على وجود علاقة توازن طويلة الأجل والتي أظهرها اختبار الحدود. تشير قيمة معامل حد الخطأ إلى سرعة تكيف عالية في تصحيح أخطاء واختلالات الأجل القصير

(13) وفقاً لثلاثة معايير: Final Prediction Error، Akaike Information Criterion، و Hannan-Quinn Information Criterion.

للانتقال إلى التوازن في الأجل الطويل، حيث إن أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها بسرعة 384% نحو الأجل الطويل. هذا وقد أكد اختبار Wald Test أن جميع المتغيرات المستقلة لها دلالتها الإحصائية في التأثير على المتغير التابع في المدى القصير.

جدول (1): نتائج تقدير نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD(-1)	-1.250364	0.302083	-4.139139	0.0033
BD(-2)	-0.816023	0.382932	-2.130986	0.0657
BD(-3)	-0.344664	0.093877	-3.671463	0.0063
BD(-4)	-0.433052	0.146053	-2.965042	0.0180
RO	0.801054	0.106771	7.502510	0.0001
RO(-1)	1.186949	0.325814	3.643029	0.0066
RO(-2)	0.817044	0.404406	2.020354	0.0780
RN	-0.210922	0.411209	-0.512931	0.6219
RN(-1)	2.075499	0.583056	3.559689	0.0074
RN(-2)	0.955612	0.719702	1.327789	0.2209
RN(-3)	0.663552	0.419980	1.579960	0.1528
RN(-4)	-0.903531	0.518699	-1.741916	0.1197
TE	-0.757395	0.217762	-3.478089	0.0083
TE(-1)	-1.300089	0.398598	-3.261655	0.0115
TE(-2)	-0.900756	0.428859	-2.100356	0.0689
C	-27745.24	13204.32	-2.101223	0.0688
@TREND	6059.581	2268.058	2.671705	0.0283
R-squared	0.994770	F-statistic		95.09528
Adjusted R-squared	0.984309	Prob (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	1.960161			

Note: This table is estimated by EViews.

جدول (2): علاقات التوازن في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RO	0.729701	0.058692	12.43273	0.0000
RN	0.671213	0.143038	4.692557	0.0016
TE	-0.769553	0.055180	-13.94618	0.0000
*EC = BD – (0.7297*RO + 0.6712*RN -0.7696*TE)*				

Note: This table is estimated by EViews.

وللتأكد من جودة النموذج واستقراريته، تم إجراء الاختبارات اللازمة، حيث اتضح من اختبار التوزيع الطبيعي وبقيمة احتمالية 0.9136 أي أكبر من 5%، مما يعني أن الأخطاء يساوي Jarque-Bera0.1808أن معامل "جاركو- بيرا" العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي. وبإجراء اختبار الارتباط التسلسلي، اتضح من إحصائية مربع كاي -في اختبار "بريوش- لا يعاني من الارتباط الذاتي أو التسلسلي للأخطاء، وكذلك ثبت خلو ARDL- أن نموذج Breusch-Godfreyجودفري" أن النموذج المقدر لا يعاني من وجود Breusch-Pagan-Godfreyالقيمة الاحتمالية لاختبار "بريوش- باجن- جودفري" ، والذي Ramsey RESETمشكلة عدم ثبات التباين. هذا وتم اختبار صحة الشكل الدالي للنموذج باستخدام اختبار تساوي 0.0163 تقريبًا وبقيمة احتمالية 0.9021، مما يعني قبول فرض العدم (القائل بعدم Fأظهر أن قيمة إحصائية CUSUMوجود أخطاء في التوصيف)، أي أن النموذج المقدر قد تم توصيفه بشكل جيد. كما تبين من اختباري أن النموذج مستقر، ولا وجود لأي تغييرات هيكلية عبر الزمن في معاملات الآجل القصير أو CUSUM of Squaresو تقعان داخل حدود المنطقة الحرجة عند CUSUM of Squares وCUSUMالطويل، حيث يوضح الشكل 6 أن إحصائيتي مستوى معنوية 5%.

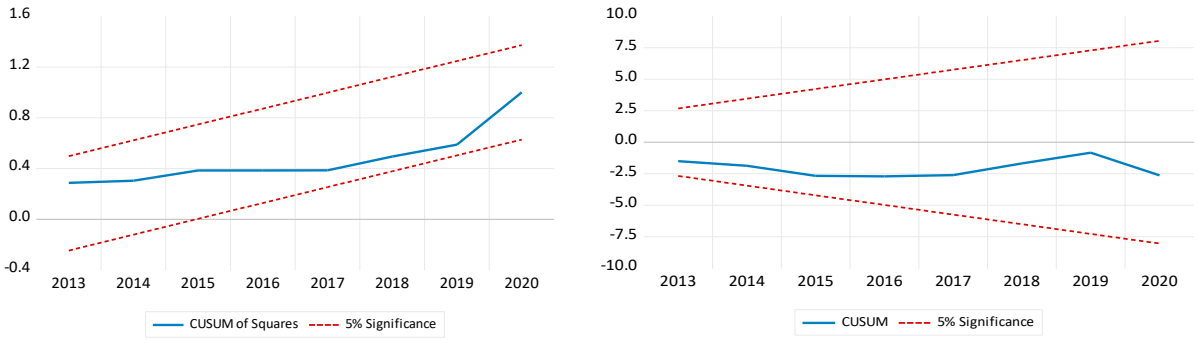

شكل (5): اختبار CUSUM واختبار CUSUM of Squares

5- الخلاصة والتوصيات

تتطلب قوة الاقتصاد عدد من الركائز الأساسية من أهمها: مواكبة التطورات الحاصلة، مواجهة التقلبات الاقتصادية، تعزيز الدخل القومي، وتنمية القطاعات الاقتصادية المكونة له. وفي المملكة العربية السعودية يعد الاعتماد على الإيرادات النفطية هو التحدي الأكبر أمام الاقتصاد السعودي في ظل التطورات الاقتصادية والتنافسية العالمية، حيث تتطلب الأهداف التنموية تعزيز الدخل القومي وتنمية القطاعات غير النفطية بعيدًا عن تقلبات سوق النفط. ولأهمية تنمية الإيرادات الحكومية في تعزيز وضع الموازنة العامة والحد من العجز المستمر فيها، هدفت هذه الدراسة إلى تقدير مدى تأثير الإيرادات المحلية على عجز الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1992 إلى 2020م.

من خلال التأصيل النظري واستعراض الأدبيات تبينت أهمية جانبي الإنفاق والإيرادات العامة في توازن الموازنة وتقليص العجز المالي. ولما كان الإنفاق العام في المملكة هو ضرورة حتمية خلال المراحل القادمة نظرًا للإصلاحات الهيكلية والمشاريع العملاقة التي تستهدفها الدولة، فإن تنمية الإيرادات غير النفطية يعد الغاية التي ينبغي التركيز عليها في ظل ضرورة التنويع وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط.

وباعتماد منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لتقدير تأثير كل من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية والنفقات العامة على الموازنة العامة (فائض أو عجز الموازنة)، أكدت النتائج على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازن طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. ومن اختبار العلاقات طويلة الأجل تبين وبما يوافق افتراضات

الدراسة أن هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين كل من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية وبين فائض أو عجز الموازنة، وهناك علاقة عكسية طويلة الأجل بين إجمالي النفقات العامة وبين فائض أو عجز الموازنة. واتضح أن تأثير الإنفاق العام هو الأكثر تأثيرًا على الموازنة، الأمر الذي يحتم استمرار جهود الدولة في ترشيد الإنفاق غير الإنتاجي، وتركيز الإنفاق العام على النواحي الاستثمارية والتي تعمل -كما أشارت دراسة الدباش والناصر (2018)- على الحد من عجز الموازنة. ويتوافق ذلك أيضًا مع نتائج دراسة Alrasheedy & Alrazyeq (2019) العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية[14]، فأكدت على أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ونسبة الإنفاق الحكومي من الدخل يؤثران بشكل كبير على النمو الاقتصادي في المملكة. كما أكدت الدراسة على الدور الرئيسي للإنفاق الحكومي في تعزيز النمو الاقتصادي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالإنفاق الحكومي الرأسمالي. وترى الباحثات أن جهود الإصلاح المالي في المملكة قد انعكست على تحسين دور الإنفاق في تعزيز النمو الاقتصاد، وهو ما أكدته دراسة الشمري والدخيل (2019). وتوافقًا مع دراسة OECD (2014)، فإن برامج الإنفاق العام يجب أن تخضع بشكل منتظم للتقييم المتسمر، وأن تقوم الحكومات بشكل دوري بتقييم النفقات الإجمالية وتوافقها مع أهداف المالية العامة والأولويات الوطنية. كما اتضح من النتائج أن الإيرادات النفطية لا تزال أكثر تأثيرًا على الموازنة من الإيرادات غير النفطية، وقد يعود ذلك إلى أن جهود التنويع الاقتصادي والإصلاح المالي لم تؤتي ثمارها إلا خلال السنوات القليلة الماضية (مقارنة بفترة الدراسة التي تبدأ من 1992). هذا وإن كان الفارق بينهما في المعنوية الإحصائية ومعامل التأثير بسيط، مما يؤكد على الدور الواعد للإيرادات غير النفطية في استدامة الإيرادات الحكومية ودعم الاقتصاد السعودي. وإن كان لابد من الإشارة هنا إلى أن الإيرادات الضريبية تستحوذ على النصيب الأكبر من الإيرادات غير النفطية، مما يتطلب تنويع مصادر الإيرادات بحيث تتناسب الحصص بين الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، وذلك لتجنب تداعيات الاعتماد على الضريبة على النمو والتنمية المستدامة. وقد أكدت معظم الدراسات على التأثير السلبي للضريبة على القطاع الخاص وتكافؤ الفرص الشرائية والاستهلاك والتضخم، مما قد يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، كدراسة كل من Almarzoqi & El Mahmah (2021)، و Blazquez et al. (2021)، و Shili & Panjwani (2020). ولكن الدراسات أكدت في المقابل على أن الإيرادات الضريبية ذات تأثير أقوى على النمو الاقتصادي مقارنة بالإيرادات غير الضريبية، وذلك مرهون بتقديم الخدمات وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطن والمقيم مما يرفع من مستوى الرفاه الاجتماعي.

التوصيات والمقترحات.

وبناء على ما تقدم، توصي الباحثات ويقترحن الآتي:

1- من منظور صنع السياسات ومناقشة حل العجز المالي، فإنه من المستحسن تخفيض عجز الموازنة عن طريق تعديل كلا جانبيها، أي الإيرادات والنفقات في نفس الوقت. هذا مع الاستخدام الكفء للسياسات المالية والنقدية أيضًا والتنسيق بينهما لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

2- كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الخيارات الصعبة التي اضطرت المملكة إلى اللجوء إلى الضرائب قد قوبلت بإجراءات وتدابير لتخفيف التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن سياسات الإصلاح المالي. وعليه فإن استثمار الإيرادات في إنفاق موجه نحو تحقيق الكفاءة من شأنه أن يحمي مصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة كذلك.

(14) من خلال اختبار صحة نماذج قانون فاغنر Wagner's Law ومنهجية كينز Keynes' Approach.

3- وبالإضافة إلى إصدار السندات الحكومية والسحب من الاحتياطي النقدي، قد يكون رفع الضرائب لرفع حجم الإيرادات غير النفطية هو الحل الأمثل لمأزق عجز الموازنة على المدى القصير غير أن تأثيره قد يكون سلبيًا على المدى الطويل مع الأعباء الإضافية التي تشكل تحديًا أمام القطاع الخاص خاصة في المجالات الواعدة والتي تستهدفها الدولة لتنويع قاعدتها الإنتاجية. وهنا يتطلب الأمر السعي لتقليل عدم اليقين حول الضرائب المستقبلية للقطاع الخاص، وخفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وتحفيز الإنفاق المحلي الاستثماري والاستهلاكي.

4- كما تؤكد الباحثات على أهمية توظيف واستثمار الإيرادات النفطية في البنى الأساسية والاجتماعية ذات العوائد المرتفعة. هذا مع مواصلة الجهود في تنمية الإيرادات غير النفطية من خلال المصادر غير الضريبية، إلى جانب توسيع القاعدة الضريبية وإعادة النظر في طبيعة الضرائب المفروضة، كاعتماد الضرائب التصاعدية وضرائب الرفاهية التي تعتمد على حجم الدخل أو الأرباح أو على قيمة المنتجات بدلًا من ضريبة القيمة المضافة. كما يتطلب الأمر إعادة النظر في بعض الجوانب الخاصة بالمقابل المادي على الوافدين ورسوم الخدمات في سبيل دعم القطاع الخاص وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والذي يناط به حمل مسؤولية المساهمة في جهود التنويع وتعزيز النمو الاقتصادي.

5- التوسع في الدراسات المتعمقة التي تستحق مزيد من الاستكشاف، ومنها الآثار الاقتصادية لسياسات الإصلاح المالي وتقييم تأثيرها على الموازنة العامة من جهة وعلى متغيرات الاقتصاد الكلية كالنمو والعمالة ومستوى الأسعار وتكاليف المعيشة وغيرها.

6- وتأمل الباحثات في أن يقمن بدراسات لاحقة يتم من خلالها التمييز بين الإيرادات غير النفطية الضريبية منها وغير الضريبية -كما في دراسة الذنيبات (2003)، وتقييم تأثيرها على الموازنة العامة من جهة وعلى النمو الاقتصادي من الجهة الأخرى.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبو وهدان، هارون خالد عبد الرحيم (2014). دور الإيرادات غير السيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وطرف تفعيلها. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- بانافع، وحيد عبد الرحمن؛ وعلي، عبد العزيز عبد المجيد (2016). تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية. بحوث اقتصادية عربية، 74 و75: 177-202.
- جدوى للاستثمار (2021). بيان أداء الميزانية في الربع الثالث من عام 2021. تقارير الميزانية العامة، نوفمبر. http://www.jadwa.com/ar/researchsection/research/economic-research/budget-report/page/2
- الدباش، عبد الله حمد؛ والناصر، ميسون مجيد (2018). دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية 2003-2016. مجلة جامعة جيهان-أربيل العلمية، 2 (C): 533- 555.
- الذنيبات، معاذ يوسف (2003). الإيرادات المحلية في الموازنة العامة الأردنية: دراسة تحليلية مقارنة للفترة ما بين 2003/1985. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة: 4.
- شاني، سلام كاظم (2011). تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988-2009. رسالة ماجستير، جامعة كربلاء.

- الشمري، ساره أحمد؛ والدخيل، ساره محمد (2019). أثر الإنفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1985-2017). المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، 11 (5): 1-18.
- طهيري، آسيا؛ وعزوز، أحمد (2021). دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي لمحددات العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 1998-2019. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 11 (5): 240-257.
- عبد العظيم، حمدي (2007). السياسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي. الدار الجامعية، الإسكندرية.
- عبد الله، إكرامي (2021). ميزانية السعودية 2021 تتجه إلى تسجيل أقل عجز مالي في 8 أعوام. الاقتصادية، 10 ديسمبر. https://www.aleqt.com/2021/12/10/article_2225951.html
- عليوي، نجم عبد (2009). دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003-2007. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 4 (13): 1-15.
- المزروعي، علي سيف علي؛ ونجمة، الياس (2012). أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009م). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 28 (1): 611-650.
- الوادي، محمود حسين (2010). مبادئ المالية العامة. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Almarzoqi, R. and El Mahmah, A. (2021). Non-Oil Revenue and Economic Growth on major net oil exporters? Evidence from Saudi Arabia. Journal of Economic Structures. Under peer review. https://doi.org/10.21203/rs.3.rs-132808/v1
- Almarzoqi, R. and El Mahmah, A. (2021). Non-Oil Revenue and Economic Growth on major net oil exporters? Evidence from Saudi Arabia. Journal of Economic Structure. Under review.
- Alrasheedy, A. and Alrazeq, R. (2019). Government expenditure and economic growth in Saudi Arabia. SAMA Working Paper, 19/02.
- Athanasenas, A., Katrakilidis, C. and Trachanas, C. (2014). Government spending and revenues in the Greek economy: Evidence from nonlinear cointegration. Empirica, 41 (2): 365-376.
- Bachmann, R., and Sims, E. R. (2012). Confidence &the transmission of government spending shocks. Journal of Monetary Economics, 59: 235-249.
- Christiano, L., Eichenbaum, M. and Rebelo, S. (2011). When Is the Government Spending Multiplier Large?. Journal of Political Economy, 119(1): 78-121.
- Dickson, V. and Yu, W. (2000) Revenue structure, the perceived price of government output, and public expenditures. Public Finance Review, 28 (1): 48-65.
- IMF. (1996). Confronting Budget Deficit. International Monetary Fund. Washington, D.C.
- IMF. (2022). IMF Data. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2022/April
- Mehrara, M. (2008). The asymmetric relationship between oil revenues and economic activities: the case of oil-exporting countries. Energy policy, 36, 1164-1168.

- Musgrave, R. A. and Peacock, A. T. (eds.) (1994). Classics in Theory of Public Finance. The MacMillan Press, London.
- OECD (2014). Public Governance and Territorial Development. OECD Senior Budget Officials, Paris.
- Rajkumar, A. and Swaroop, V. (2008). Public spending &outcomes: Does governance matter? Journal of Development Economics, 86(1): 96-111.
- Riza, S. A., Hassan, S. Z., and Shrif, A. (2019). Asymmetric relationship between government revenues and expenditures in a developing economy: Evidence from a non-linear model. Global Business Review, 20 (5): 1179-1195.
- Ross, S. (2021). Understanding the effects of fiscal deficits on economy. Investopedia, 20 May. https://www.investopedia.com/ask/answers/021015/what-effect-fiscal-deficit-economy.asp
- SAMA. (2021). Economic Reports. https://www.sama.gov.sa/en-US/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx
- Shili, N. and Panjwani, K. (2020). Non-oil revenue impact on economic growth: Empirical study of Saudi Arabia's economy. Business and Economic Research, 10 (4): 13-25.
- Statista (2021). The 20 countries with the highest public surplus in 2020 in relation to gross domestic product. https://www.statista.com/statistics/264710/countries-with-the-highest-public-surplus/
- Tabellini, G. and Alesina, A. (1990). A positive theory of fiscal deficits and government dept. The Review of Economic Studies, 57 (3): 403-414.
- United Nations (2021). World Economic Situation and Prospects. United Nations, New York. https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/world-economic-situation-and-prospects-2021/